

إمبراطورية الغاز السعودية تنويع اقتصادي وورقة سياسية

التنسيق بين الرياض وموسكو يهدد هيمنة قطر على سوق الغاز العالمي



تعطي التحركات السعودية المتسارعة باتجاه توسيع الاستثمار في مجال صناعة الغاز لحة أكثر وضوحاً عن نوايا الدولة الخليجية الغنية بالنفط لمزاحمة جارتها قطر، التي تواجه تحديات للانفراد بالسوق العالمي خاصة وأن الرياض عقدت عدة شراكات توجتها مؤخراً خلال زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى البلاد.

مبرراتها إلى إطاحة أمير قطر السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني بابيه أمير قطر الأسبق الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني.

التوقعات تشير إلى أن الطلب بحلول 2030 سيصل في السعودية إلى الضعف، الأمر الذي يتجاوز تقريبا قدرة شركة الكهرباء الحكومية على الوفاء بها مع ملاحظة ارتفاع استهلاك البلاد للغاز بنسبة 60 بالمئة بين عامي 2007 و2017. هذه التحركات تنسجم مع النظرة المستقبلية لتوجهات الأسواق العالمية، وتوقعات تراجع الطلب على الخام خلال السنوات الـ15 القادمة، والبحث الجاد عن بدائل الطاقة المتجددة مقابل زيادة الطلب على الغاز إلى النصف حتى 2040.

ويتسلط الضوء على ذلك، يتضح أن معظم شركات النفط العالمية مثل بريثن بتروليم وشل وتوتال بدأت في إعادة صياغة توجهاتها بالتركيز على الغاز. وبدأت أرامكو منذ منتصف سبعينات القرن الماضي في استخلاص الغاز واستخدامه لتطوير منتجات إضافية ذات قيمة إلى جانب النفط. ويات علاق الطاقة السعودي المورد الوحيد للغاز لبلد يعد سابع أكبر سوق للغاز في العالم.

لكن رؤية المملكة 2030 التي تهدف إلى استثمار كل الإمكانيات التي تمتلكها السعودية، والتي تناقلت أو تساهلت في استغلالها، يعزز هذا التوجه الجديد، فضلا عن تلبية الطلب المحلي المتزايد على الكهرباء.

ويبدو أن التنسيق السعودي الروسي في هذا المجال سوف يخلق بيئة مختلفة لهيمنة قطر الكبيرة على سوق الغاز المسال العالمي خاصة وأن خطط الدوحة المتعلقة بزيادة الإنتاج في السنوات الخمس المقبلة تواجه عدة عثرات. ولعل من أبرز تلك الشواهد هو تعطل الاستثمار في حقل بارس المشترك مع إيران، الأمر الذي يمدد استثمار القطريين بالحصول على عوائد أكبر من احتياطات أكبر حقل للغاز في العالم. وبتت قطر رفاهيتها خلال ربع القرن الماضي على تبني سياسة الغاز كبديل للنفط بعد هزة اقتصادية وأزمة خانقة منتصف التسعينات قادت في بعض

حان وقت السيطرة على سوق الغاز

البلاد النفطية دون أن تخسر بالتزاماتها تجاه المنظمة. وإذا تمكنت أرامكو من إنتاج الغاز تجاريا من مشاريعها الاستكشافية والتوسعية المختلفة، فإن ذلك سيؤدي إلى إيقاف استهلاك ما بين 400 إلى 800 ألف برميل يوميا في توليد الكهرباء بالغاز ويجعلها قابلة للتصدير. ليس ذلك فحسب، بل تستهدف السعودية خفض انبعاثاتها من الكربون، وسيكون الغاز أكثر نظافة من النفط في توليد الكهرباء. ومن المتوقع أن تصبح السعودية نتيجة هذا التوجه، واحدة من أكبر مصدري الغاز المسال في العالم مستقبلا.

ومثل ذلك اتفاق السعودية لشراء الغاز الطبيعي الأميركي كجزء من خطة تقدر تكلفتها بنحو 160 مليار دولار على مدى عشر سنوات لتطوير أصولها من الغاز. وتؤدي الرياض أيضا شراء حصة في بامال وهو أضخم مشروع روسي للغاز بعد توقيع أرامكو مذكرة تعاون مع شركة نوفاتيك الروسية في مجال الغاز الطبيعي المسال في فبراير من العام الماضي. هناك أسباب محلية وسياسية للاهتمام بالغاز، إذ تستنزف السعودية الكثير من النفط الذي يتم إحراقه في محطات الكهرباء، وهو جزء من حصة إنتاج السعودية في منظمة أوبك، وسيؤدي إيقاف ذلك إلى زيادة صادرات

مرحلة جديدة في اقتصاد السعودية بالتحول من استراتيجية إنتاج الغاز لتلبية الاستهلاك المحلي إلى التصدير. وستنشئ أرامكو شركة غاز دولية متكاملة تستثمر في موارد الغاز الكبيرة، إذ أن الرياض مقبلة على ثورة صناعية هائلة في مجال الغاز تليها 75 بالمئة من استهلاك قطاع المرافق العامة وتعتز نمو قطاع الكيماويات المحلي، وتفتح مجال لتصدير الغاز الطبيعي المسال. تأتي هذه الخطط بينما تسعى أرامكو إلى توسيع نفوذها بالاستحواذ على فرص عديدة بمجال الغاز في الولايات المتحدة وروسيا والهند وباكستان وإندونيسيا، من أجل تعزيز مبيعاتها.

وإلى جانب ذلك هناك استثمارات جديدة سيتم ضخها لاستثمار الغاز الصخري بمنطقة الأحساء في حقل الجافورة القريب من الحدود الإماراتية العمانية، الذي تقدر احتياطياته بنحو 3 مليارات برميل من الغاز الصخري. ونتيجة تلك الخطوات تم تحقيق زيادة في إنتاج الغاز من 9 مليارات قدم مكعب يوميا إلى 12.4 مليار قدم مكعب يوميا وفي غضون خمس سنوات سيصل إلى 24 مليار قدم مكعب يوميا. وأعلنت أرامكو على لسان رئيسها التنفيذي أمين الناصر أنها ستصدر نحو 3 مليارات قدم مكعب من الغاز يوميا إلى دولتي الإمارات وعمان، مدعومة بذلك

الليبية للاستثمار تخسر قضية تحكيم دولي

لندن - اعترضت جهود المؤسسة الليبية للاستثمار لاسترجاع أموالها عن مخالفت عقود قديمة عقبة جديدة بعد أن رفضت محكمة بريطانية دعوى قضائية كانت قد رفعتها قبل سنوات. وأكدت مصادر مطلعة أن الصندوق السيادي الليبي خسر دعوى أمام المحكمة التجارية التابعة للمحكمة العليا بلندن على خلفية قضية بنك جي بي مورغان الأميركي المتعلقة بشبهات تقديم رشاي لرجل الأعمال الليبي وليد الجهمي المقرب من النظام السابق. وتعود تفاصيل القضية إلى ما قبل عام 2010، وقد كشفت تقارير بعد الإطاحة بمعمر القذافي القضية بأن الجهمي تلقى أموالا على شكل رشاي بقيمة 6 ملايين دولار للحصول على عقد شراء سندات بقيمة مئتي مليون دولار لصالح جي بي مورغان. وبينما لم تعلق السلطات الليبية في طرابلس على الأمر حتى الآن، نقلت وسائل إعلام غربية عن الجهمي تأكيد أن "القضية انتهت بالنسبة إليه بالنظر لحكم القضاء". وقال إن "هناك ضرورة لتصحيح العمل في المؤسسة"، مشيرا إلى استعداده لتقديم المشورة للمسؤولين في ليبيا، قائلا إن "الهدف من هذا هو استعادة الأموال التي تم تبديدها خلال عهد القذافي، والتي فيها شبهات فساد.

مبادرات تونسية مرتبكة لإعادة هيكلة قطاع الفوسفات

وتواجه سي بي جي نقصا كبيرا في السيولة أثرت على قدرتها في توفير رواتب موظفيها وعلى الإيفاء بالتزاماتها لدى مصالح الضرائب بقيمة 28.2 مليون دولار مقابل تسلمها قطع غير لصيانة معداتها. ويلقي البعض باللوم على حكومة الترويكا حينما أغرقت الشركة بحوالي 7500 عامل جديد، وهو ما أربك التوازنات المالية لهذا الكيان.

وكان فرع الاتحاد العام التونسي للشغل، أكبر النقابات العمالية، في قصة قد أصدر نهاية سبتمبر الماضي بيانا فيه فيه إلى الصعوبات التي تمر بها الشركة منذ سنوات. ودعا الحكومة ووزارة الصناعة حينها إلى الإسراع بإيجاد الحلول للحد من اندحار هذه المؤسسة نحو الإفلاس وبحماتها وإسنادها ماليا.

وتعاني سي بي جي، وهي المشغل الرئيسي لعقود طويلة بجهة قفصة، منذ 2011 من تراجع غير مسبوق في حجم الإنتاج بسبب تواتر الحراك الاجتماعي الاحتجاجي في الحوض المنجمي وتقدم المعدات.

وتشير التقديرات الرسمية إلى أن إنتاج الفوسفات في السنوات الأخيرة لم يتجاوز مستوى 40 بالمئة من طاقة إنتاج الشركة بنهاية 2010. كما لم يتعد معدل إنتاجها السنوي في السنوات الثماني الأخيرة سقف 4 ملايين طن مقابل أكثر من 8 ملايين طن في 2010. وتقول السلطات إن ارتفاع صادرات الفوسفات ومشتقاته يسهم في تعزيز احتياطات البلاد، التي تقدر حاليا بنحو 6 مليارات دولار، فضلا عن استقرار

سعر صرف الدينار أمام سلة العملات الرئيسية العالمية. وكانت الحكومة قد كشفت في نوفمبر 2017 عن تفاصيل خطة لتطوير قطاع المناجم، الذي يعد من القطاعات الاستراتيجية للدولة باعتباره يوفر عائدات مالية كبيرة من العملة الصعبة.

وتركزت الخطة بالأساس على التوسع في مشاريع إنتاج الفوسفات من خلال استكشاف المناجم الجديدة والاتجاه نحو صناعة استخراج المعادن مثل الزنك والذهب والفضة وغيرها والتي تزخر بها عدد من مناطق البلاد.

لكن لحد الآن لا توجد تحركات جدية تحفز القطاع، فمشروع شقطة فوسفات جديان بولاية القصرين، الذي استوفى كل الإجراءات القانونية منذ 2010 وينتظر ترخيص استغلاله منذ 2017، يختزل تلك الوضعية.

وكانت تونس تصدر قرابة 80 بالمئة من إنتاجها لأكثر من عشرين سوقا، بينما تسوق الكمية المتبقية محليا، إلا أن موجات الإضرابات تسببت في فقدان عدد من أسواقها الخارجية. وتقدر مساهمة قطاع الفوسفات والمنتجات المنجمية عموما قبل 2011 بحوالي تسعة بالمئة من إجمالي عائدات الصادرات التونسية.

وتعتبر الشركة أن قرار ضبط جدول زمني لاسترداد مستحقاتها المقررة بنحو 800 مليون دينار (نحو 282 مليون دولار)، هو الحل المخرج في الوقت الراهن لضمان الموارد المالية الضرورية للسير العادي لها.

وكان مصدر من الشركة قد قال في وقت سابق هذا الشهر لوكالة الأنباء التونسية الرسمية إن المبادرة الجديدة "ستراعي الوضعية المالية للمجمع الكيميائي التونسي".

وأكد أن الشركة ليست في وضع إفلاس، بل تمر بصعوبات مالية حادة سببها الرئيسي عدم استرداد مستحقاتها المترتبة لدى زبائنها المحليين. وأثار توقف الشركة التونسية الهنذية للأسمدة عن النشاط الشهر الماضي، بسبب إغلاق مصنع سياب، الوحدة التابعة للمجمع الكيميائي التونسي في صفاقس، حفيظة سي بي جي من أنها لن تتمكن من الحصول على أموالها.



آفاق ضبابية لمستقبل القطاع

شبكة خبراء اقتصاد في فرص نجاح مبادرة الحكومة التونسية لإعادة هيكلة قطاع الفوسفات الاستراتيجي، الذي لا يزال يتخبط في أزمات عميقة تسببت في تراجع الإنتاج وضياح عوائد بمليين الدولارات سنويا، في ظل استمرار الإجراءات البيروقراطية، التي تعرقل خطوات إنقاذ شركة فوسفات قفصة الغارقة في الديون.

يتم تنفيذها، مثلما حصل سابقا، في ظل الإجراءات البيروقراطية، التي تطال معظم القطاعات تقريبا حتى اليوم.

وقال لـ"العرب" إن "المسؤولين لم يجدوا الطريقة المثالية لوضع حد لخسائر الشركة، ويبدو أن الأمور ستتفاقم خاصة مع استمرار معركة الشد والجذب بين الطرفين". وأشار إلى أنه من الصعب أن تحقق تونس، التي كانت تحتل المركز الثاني بعد المغرب قبل الاضطرابات، أهدافها، بوصول الإنتاج إلى مستوياته السابقة بنهاية العام الحالي.

وهناك خطط لوضع آلية أكثر حزما تتيح لسي بي جي الغارقة في الديون استرداد مستحقاتها لدى المؤسسات والشركات في القطاعين العام والخاص. ولم تفلح "العرب" في الحصول على تعليق من أحد المسؤولين بالشركة حول أوضاعها المالية، والتي يقدر خبراء خسائرها بمليارات الدولارات خلال السنوات الثماني الأخيرة. واتفقت وزارة الصناعة مع الشركة، التي تأسست في عام 1897، مؤخرا على تنفيذ خطة طارئة لإنقاذها، وبالتالي تحسينها على النشاط بشكل أكبر. ولكن الخبر الاقتصادي أنيس القاسمي يرى أن وعود الحكومة لن

عمر علي البدوي
صحافي سعودي

الرياض - تسابق السعودية الخطة لإنجاز مشروعها الاستراتيجي بتوسيع إنتاجها من الغاز والدخول بقوة إلى أسواقه وتلبية حاجاته والمنافسة في هذا القطاع الحيوي، بوتيرة متصاعدة تنقلها من الاكتفاء الذاتي إلى التصدير والاستثمار في مصادره بشراكات عالمية أخذت تبرمها وتعلنها باستمرار. ولطالما تجاهلت السعودية الغاز واعتبرته أمرا تكميليا وأقل ربحية من النفط رغم امتلاكها رابع أكبر احتياطي في العالم.

السعودية تملك احتياطيًا من الغاز يبلغ حوالي 324.4 تريليون قدم مكعب وقد تتضاعف مع الاكتشافات الجديدة

لكن رؤية المملكة 2030 التي تهدف إلى استثمار كل الإمكانيات التي تمتلكها السعودية، والتي تناقلت أو تساهلت في استغلالها، يعزز هذا التوجه الجديد، فضلا عن تلبية الطلب المحلي المتزايد على الكهرباء.

ويبدو أن التنسيق السعودي الروسي في هذا المجال سوف يخلق بيئة مختلفة لهيمنة قطر الكبيرة على سوق الغاز المسال العالمي خاصة وأن خطط الدوحة المتعلقة بزيادة الإنتاج في السنوات الخمس المقبلة تواجه عدة عثرات. ولعل من أبرز تلك الشواهد هو تعطل الاستثمار في حقل بارس المشترك مع إيران، الأمر الذي يمدد استثمار القطريين بالحصول على عوائد أكبر من احتياطات أكبر حقل للغاز في العالم. وبتت قطر رفاهيتها خلال ربع القرن الماضي على تبني سياسة الغاز كبديل للنفط بعد هزة اقتصادية وأزمة خانقة منتصف التسعينات قادت في بعض

رياض بوعدة
صحافي تونسي

تونس - تصادم جهود تونس الرامية لتعزيز استثمار ثرواتها الكبيرة المنسية من الفوسفات بتحديات لا حصر لها مع دخول شركة فوسفات قفصة (سي بي جي) المملوكة للدولة في متاهة من الأزمات المالية.

وتكافح السلطات عبر حزمة من المبادرات الجديدة من أجل زيادة إيرادات صادرات الفوسفات حتى تخفف الضغوط على الموازنة العامة ومواجهة الاختلالات العميقة في المؤشرات المالية. وهناك خطط لوضع آلية أكثر حزما تتيح لسي بي جي الغارقة في الديون استرداد مستحقاتها لدى المؤسسات والشركات في القطاعين العام والخاص. ولم تفلح "العرب" في الحصول على تعليق من أحد المسؤولين بالشركة حول أوضاعها المالية، والتي يقدر خبراء خسائرها بمليارات الدولارات خلال السنوات الثماني الأخيرة. واتفقت وزارة الصناعة مع الشركة، التي تأسست في عام 1897، مؤخرا على تنفيذ خطة طارئة لإنقاذها، وبالتالي تحسينها على النشاط بشكل أكبر. ولكن الخبر الاقتصادي أنيس القاسمي يرى أن وعود الحكومة لن